المملكة العربية السعودية

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	32.9
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	686.7
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	20849
خط الفقر الوطني [1]	116.2
رقم جيني القياسي [1]	74.6

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:

(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

بدأ تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي في المملكة العربية السعودية يظهر نتائج مبكرة. فقد زادت الإيرادات غير النفطية في عام 2018، إذ بدأت السلطات تطبيق ضريبة قيمة مضافة نسبتها 5%، وفرضت رسوم إنتاج على بعض المنتجات، ورسوماً على العمال الأجانب. ولكن مع ارتفاع أسعار النفط، وما يصاحبه من تحسُّن في أرصدة المالية العامة، قد يضعف الإقبال على إجراء إصلاحات صعبة تنطوي على إمكانيات تحويلية مثل معالجة ارتفاع أعداد العاملين وفاتورة الأجور في القطاع العام.

أحدث التطورات

يتعافى الاقتصاد السعودي من انكماش طفيف في 2017، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع إنتاج النفط وزيادة إنفاق المستهلكين. فقد وصل إنتاج النفط السعودي إلى 10.4 مليون برميل يوميا في يونيو/حزيران 2018، وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر/كانون الأول 2016 قبيل اتفاق منظمة أوبك والبلدان المنتجة من خارجها على تقييد الإنتاج. وإنفاق المستهلكين آخذ في الارتفاع، إذ ارتفعت معاملات نقاط البيع في يونيو/حزيران بنسبة 6.8% عما كانت عليه قبل عام. وسجَّلت الصادرات غير النفطية أيضاً زيادة ملحوظة نسبتها 26% في أبريل/نيسان 2018 بالمقارنة بمستواها قبل عام (وفقاً لأحدث الإحصاءات).

وتقوم السلطات بتطبيق إصلاحات ضريبية لتقليص اعتماد المالية العامة على الموارد المستمدة من النفط. وفي يناير/كانون الثاني 2018، بدأت المملكة تحصيل ضريبة قيمة مضافة نسبتها 5%. علاوةً على ذلك، فُرِضَت رسوم إنتاج على المشروبات الغازية ومنتجات التبغ. ومن المتوقع أن تدعم هذه التدابير الضريبية الجديدة مجتمعةً زيادة الإيرادات غير النفطية. ومع تجاوز أسعار النفط حالياً التقديرات المُتحفِّظة للسعر المرجعي عند المستوى المنخفض البالغ 60 دولاراً للبرميل، من المحتمل تحقيق رصيد للموازنة قبل الموعد المستهدف عام 2023.

وتعد الآثار الانكماشية للضرائب الإضافية ضئيلة بالمقارنة بالإيرادات النفطية التي تزداد بسرعة. وفي أوائل أغسطس/آب 2018، جرى تداول نفط خام برنت بسعر فوق 70 دولاراً للبرميل أو نحو ضعفي مستواه قبل عام. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتقلَّص عجز المالية العامة بخطى أسرع مما يُنبئ به برنامج تحقيق التوازن المالي. وفضلاً عن ذلك، زادت احتياطيات النقد الأجنبي في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) بمعدل شهري في يونيو/حزيران 2018 إلى 506 مليارات دولار، أي ما يزيد 10 مليارات عن مستواها في بداية العام. وفي يوليو/تموز 2017 أُعلِن عن إدراج مؤشر سوق الأوراق المالية السعودية (تداول) في اثنين من مؤشرات الأسهم المتداولة على نطاق واسع (MSCI EM، و FTSE EM) وأدَّى هذا إلى زيادة ملحوظة في التدفقات الاستثمارية الوافدة للمستثمرين المؤهلين التي يُقدَّر أنها وصلت إلى 3.3 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018.

وقد أدَّى هذا الانتعاش إلى زيادة معدل التضخم على عكس مسار الانكماش الذي شهده الاقتصاد العام الماضي. ففي عام 2018، ارتفعت الأسعار بنسبة 2.1% بمعدل سنوي في يونيو/حزيران مرتفعة قليلاً عن مستواها في مايو/أيار. وقابل هذا الزخم الصعودي الناجم عن إصلاحات أسعار الطاقة جزئيا تراجعٌ لتكاليف إيجارات المساكن يرتبط بانحسار الطلب من المغتربين.

وحفَّز تبنّي إستراتيجية رؤية 2030 على إجراء إصلاحات في العديد من المجالات. وبُذِلت جهود لتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وإصلاحات لقطاع الخدمات المالية. وفي يوليو/تموز 2018، نُشِرت مسودة قانون بشأن مشاركة القطاع الخاص لتلقّي مرئيات الجمهور عليها، وهي خطوة جيدة نحو تحسين مستويات الشفافية. وتجري إصلاحات حيوية في سوق العمل، تستهدف زيادة نسبة المواطنين في قوة العمل السعودية. وأظهر برنامج (نطاقات) الذي يقوم على تخصيص حصة كبيرة للمواطنين السعوديين في توظيف الشركات تحقيق نتائج إيجابية من حيث زيادة مشاركة السعوديين ومنهم النساء في قوة العمل لكن البرنامج يتعرض لانتقادات بشأن تأثيره على نمو

الشكل 1 المملكة العربية السعودية / التغيرات في اتجاهات التوظيف حسب القطاعات، التغيُّر في الربع الأول لعام 2018 عن الربع الأخير 2017

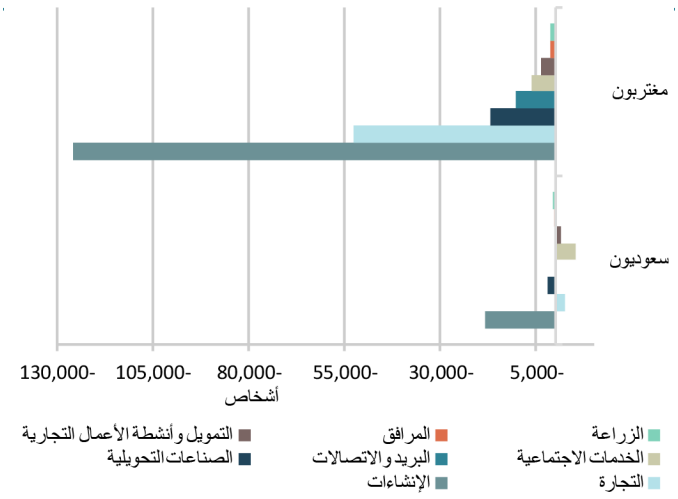

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تم الإطلاع عليهما في 8 أغسطس/آب 2018.

الشكل 2. المملكة العربية السعودية / إنتاج النفط الخام

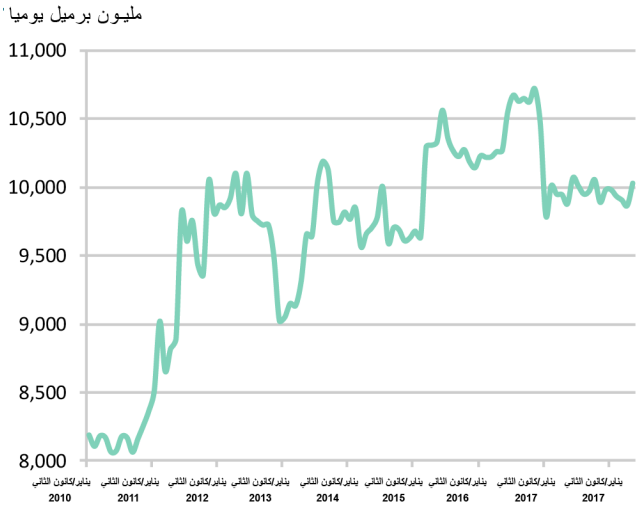

المصادر: Beyond 20/20، المبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات، تم الاطلاع عليه في 8 أغسطس/آب 2018.

القطاع الخاص وإنتاجيته. وقد أدّى فرض رسوم على العمال الأجانب في الربع الأول لعام 2018، ومُثبّطات أخرى للأيدي العاملة الأجنبية إلى مغادرة نحو ربع مليون عامل أجنبي للسعودية لاسيما في قطاع الإنشاءات (الشكل 1). وفي المرحلة المقبلة، سيلزم إجراء إصلاحات لخفض الحد الأدنى للأجور للمواطنين السعوديين، وكذلك لتحسين إدارة استقدام العمال الأجانب وانتقالهم بين القطاعات. ولا تتوفر معلومات رسمية عن أعداد الفقراء، لكن المملكة تواجه تحديات في تحديد الأسر منخفضة الدخل ومساندتها. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يتألّف معظم المقيمين محدودي الدخل من المغتربين، لكن مع تجاوز عدد السكان من المواطنين حاجز العشرين مليونا، ستنشأ حتماً مشكلات تتعلق بتوفير مصادر كسب الرزق والرفاهة للمواطنين. وكما هو الحال في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، لم يعد العقد الاجتماعي القديم –الذي يقوم على التوظيف الحكومي والدعم السخي والخدمات العامة المجانية- قابلا للاستمرار. وفي إطار سعي رؤية 2030 إلى معالجة هذه المشكلات، أطلقت السلطات برنامجاً للحماية الاجتماعية (برنامج حساب المواطن) يهدف إلى التعويض عن الآثار السلبية لتدابير ترشيد الإنفاق. وعلى الرغم من أن التجارب الأولى لمثل هذا البرنامج الذي تم توسيعه بسرعة سجّلت نتائج متباينة، فإنه يعتبر أساساً واعدا لمساندة شريحة السعوديين محدودي الدخل.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنحو 2% في 2018-2019 بفضل ارتفاع إنتاج النفط بعد انقضاء اتفاق منظمة أوبك والمنتجين من خارجها على تقييد الإنتاج، وزيادة الصادرات غير النفطية، وقوة الطلب المحلي. وسيُساعد انتعاش أسعار النفط على تحقيق مزيد من التخفيض لعجز الموازنة العامة في 2018 إلى 4.1% من إجمالي الناتج المحلي، ثم مرة أخرى إلى 1.9% في 2019. وعلى الرغم من أن العائدات النفطية هي المُحرّك الرئيسي، فإن تحسُّن آفاق المالية العامة يعتمد أيضاً على الالتزام بجهود الإصلاح لزيادة الإيرادات غير النفطية. ومن المتوقع أن تشهد الحسابات الخارجية مزيداً من التحسُّن مع ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه، وأن تُسجّل فائضا في ميزان الحساب الجاري قدره نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي في 2018-2019. ومن المرتقب أن يرتفع معدل تضخم أسعار المستهلكين في الأمد القصير نتيجةً لإصلاحات الدعم التي تؤدي إلى زيادة أسعار الطاقة، وارتفاع معدل النمو، وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة، قبل أن يستقر عند 2% في 2019.

المخاطر والتحديات

مع ارتفاع الإيرادات النفطية عما كان متوقعاً زادت أيضا النفقات، لاسيما ما يتصل منها بتعويضات ومزايا العمال في القطاع العام. ومع أن الحكومة أبدت التزاماً بتنفيذ إصلاحات في عدة مجالات منها الدعم وتحصيل العائدات غير النفطية، فإنها لم تحاول حتى الآن إجراء تعديلات جوهرية في تعويضات العاملين في القطاع العام. وفي المستقبل، قد يؤدّي مزيد من التحسُّن لأسعار النفط إلى إضعاف السعي لترشيد تعويضات العاملين في القطاع العام التي تُشوّه الحوافز في سوق العمل بالبلاد. ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها البلاد توفير أيد عاملة كافية لدعم النمو المتواصل. وتشهد سوق العمل ارتفاع نسبة التأرجح مع استمرار مغادرة الأيدي العاملة الأجنبية، لكن جهود خلق فرص العمل والوظائف للمواطنين تباطأت، وانخفض عدد العمال في القطاع الخاص للمرة الأولى منذ عام 2005. وثمَّة تحدٍ آخر يتصل بتوفر تمويل كاف لحفز النمو المتصور في إطار إستراتيجية رؤية 2030. والاستثمارات المزمعة مُعقَّدة أيضا لذا يصعب تصميمها، وسيكون من الضروري اكتساب القدرة على تعديل الخطط أولاً بأول استناداً إلى التعلُّم من نتائج التنفيذ. وأخيراً، سيعتمد النجاح في تنفيذ رؤية 2030 في جانب كبير منه على استمرار الدعم السياسي والاجتماعي للإصلاحات. وعلى الرغم من وجود جهاز إداري قوي لتدعيم الإصلاحات، فإن تحديات التنفيذ (مقترنة بالزيادة المطردة لأسعار النفط) قد تبطئ وتيرة جهود الإصلاح وعمقها.

الجدول 2 المملكة العربية السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2015	2016	2017	2018ت	2019ن	2020ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	5.1	3.0	0.8	2.0	3.0	3.2
الاستهلاك الخاص	-19.1	1.6	-1.3	2.8	3.2	3.3
الاستهلاك الحكومي	-3.0	-1.1	3.4	3.6	3.7	3.6
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	4.3	8.8	0.6	3.8	4.0	4.2
الصادرات، السلع والخدمات	5.2	3.4	0.5	1.3	3.4	3.7
الواردات، السلع والخدمات	-5.7	2.7	-1.0	1.4	3.2	3.6
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	5.1	3.0	0.8	-0.2	3.0	3.2
الزراعة	1.3	3.4	3.0	2.8	3.3	3.2
الصناعة	5.3	3.1	-1.7	1.8	3.6	3.8
الخدمات	5.0	2.9	2.4	2.1	2.6	2.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	4.1	1.6	2.0	4.2	2.5	2.5
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	4.9	1.4	4.6	5.3	5.1	4.4
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.5	-2.4	-1.8	-1.4	-0.8	-0.5

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.